

# الملاءة المالية في شركات التأمين: بين جهود التنظيم وصعوبات التطبيق مع إشارة خاصة لحالة الجزائر

## *The Solvency of Insurance Companies: Between Regulatory Efforts and Difficulties of Application with Particular Reference to The Case of Algeria*

(أ) د. محمد زيدان، (ب) د. حبار عبد الرزاق

(أ) أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر  
(ب) أستاذ محاضر «أ»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر habbar\_abderezak@yahoo.fr  
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف

### ملخص

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية، ولكي تضمن استمراريتها وبقائها وتتمكن من مواجهة والتعامل مع المخاطر التي تعتبر موضوع نشاطها، يتوجب عليها القيام بصفة دائمة بقياس ملاءتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، كما تلقى على السلطات الرقابية مسؤولية ممارسة إشراف دائم على مستوى الملاءة حفاظا على مصالح المؤمنین عليهم وضمانا لاستقرار السوق، ومن هذا المنطلق أصبح لهذه السلطات دور مهم في وضع التنظيم الملائم الذي يمكنها من تحقيق أهدافها.

وبالنظر لخصوصية نشاط التأمين فإنه من المهم البحث في مضمون ومستويات التنظيم للملاءة المالية والفصل بينها وبين ما هو مطبق في البنوك، كما نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر في ذات المجال.

**الكلمات الدالة:** الملاءة، التأمين، التنظيم، الرقابة، الخطر.

### Abstract

The Insurance companies are considered among the most important non-bank financial institutions, and to ensure their continuity and deal with the risks that are the subject of their activities, they must continuously measure the creditworthiness and ability to meet its obligations. The control authorities are also responsible for permanent supervision to solvency level to protect the interests of the insured for themselves and for the stability of the market. Indeed, these authorities have an important role in the development of a appropriate regulation to enable them to achieve their objectives.

Given the specificity of insurance activities, it is important to examine the contents and levels of regulation of the financial solvency and the separation between them and what is applied in banks. Also, we aim through this research to study the case of insurance sector in Algeria in this field.

**Keywords:** Solvency, Insurance, Regulation, Control, Risk.

## مقدمة

الاقتصادي والأمان المالي<sup>(1)</sup>، فالأول يرتبط بالمشاريع الكبرى للتنمية الاقتصادية التي صاحبها حجم كبير من المخاطر تهدد هذه المشاريع، أما العامل الثاني فيتعلق بالأمان المالي لشركات التأمين عموماً والفرد خصوصاً.

يقع التنظيم الاحترازي في الوقت الحاضر في قلب التنظيم الرقابي للمؤسسات المالية، وهو يركز بشكل أساسي على تعريف المعدلات الاحترازية أين يعتبر معدل الملاءة المعدل البارز، حيث كان هذا المعدل محل تنسيق دولي على غرار معدل «كوك» (1995، 1998) و«كاد» الأوروبي (1989، 1993)<sup>(2)</sup>، وهي معدلات تخص النشاط المصري بشكل رئيسي.

### أولاً - بيئة الأعمال لنشاط التأمين

1- دور التأمين في الحياة الاقتصادية: يعمل التأمين على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من عدم اليقين لدى الأعوان الاقتصاديين وتوجيه التمويل الطويل المدى والمستقر، في المقابل يعمل النمو الاقتصادي على تغذية التأمين وزيادة حجمه - علماً أن هناك علاقة بين مستوى النشاط للبلد وحجم أقساط التأمين - وتشجيع الابتكار فيه للاستجابة لحالات أكثر تعقيداً<sup>(3)</sup>، ويقع نشاط التأمين في قلب عملية رسملة الاقتصاد الحديث من خلال<sup>(4)</sup>:

- يولد قطاع التأمين رؤوس أموال كبيرة تستثمر في الأسواق المالية.

- آلية التأمين تخصص الأصول المالية وفقاً لقوى السوق في ظل بيئة مستقرة.

- تسمح وظيفة التأمين بمواجهة الاحتياجات المالية المفاجئة (المتعلقة بكارثة ما).

- قطاع التأمين أكثر استقراراً مقارنة بالقطاع المصري (تمتلك الوقت الكافي للمواجهة).

- يعتبر نشاط التأمين من الآليات القليلة التي تسمح بنشر المخاطر عبر الزمن.

- للتأمين تأثير إيجابي مضاعف على مستوى المدخرات في الاقتصاد.

إن إرساء تنظيم احترازي للملاءة المالية لشركات التأمين يكتسي أهمية بالغة لسير الحسن للسوق وتأطير أمثل للنشاط، إضافة إلى الأهداف التقليدية المستوحاة من التنظيم الاحترازي لنشاط البنوك المتمثلة في حماية مصالح الزبائن والحفاظ على استقرار النظام المالي، ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع.

يتمثل هدف الدراسة في البحث في خصوصية التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين والتعرف على أهم المعايير والقواعد ذات العلاقة والفصل بينها وبين التنظيم الاحترازي لنشاط البنوك بإعتبار هذا الأخير له السبق في الظهور والممارسة، كما سنشير لحالة الجزائر ومقارنته الممارسات الموضوعت مع التوجهات العالمية.

نطرح السؤال الرئيسي التالي: ما هي خصوصية تنظيم الملاءة المالية في شركات التأمين بين الجهود المحلية ومساعي التوحيد الدولية، وما موقع قطاع التأمين الجزائري في ذلك؟

وقبل الشروع في دراسة الموضوع، نطرح الفرضيات التالية كإجابات مسبقة:

- الفرضية الأولى: لم يرتقي التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين للمستوى المطلوب خصوصاً في حالة مقارنته بنظيره في البنوك.

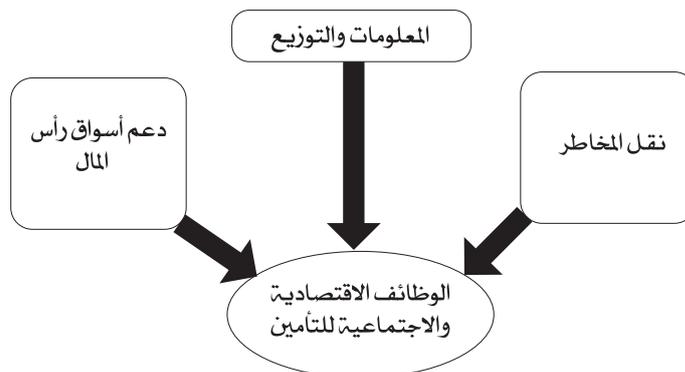
- الفرضية الثانية: يتسم التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين بدرجة عالية من التوحيد والتنسيق الدوليين على غرار أعمال لجنة بازل بالنسبة للبنوك في نفس المجال.

- الفرضية الثالثة: يتميز التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين بخصوصية كبيرة تبعاً لخصوصية نشاط التأمين ودوره في الحياة الاقتصادية.

- الفرضية الرابعة: يركز التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين في الجزائر على القواعد والتنظيمات الدولية.

شهد نشاط التأمين منذ نشأته تطوراً ملحوظاً خلال القرون الماضية متأثراً بمختلف التغيرات التي تشهدها بيئة أعماله، ولعل أهم عاملين ساهما في هذا التطور يتمثلان في التطور

### المخطط رقم 01: دور التأمين في الاقتصاد



المصدر: Thomas HESS, Assurance et réassurance, quelle contribution au développement des pays émergents? Institut Thomas More, working papers, N 04, juillet 2006, p: 15

- وظيفة التأمين الحمائية: باعتبار أن التأمين هو آلية تحويل الأخطار من المؤمن عليه إلى شركة التأمين ويسمح بتقليص محاذير المستقبل وحسن التصرف حيالها.
- حماية مستهلك التأمين: عن طريق إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل.

- استخدام أموال التأمين لأغراض التنمية: وما يقتضيه ذلك من وضع القواعد التنظيمية المناسبة لتوجيه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين نحو المجالات الإنمائية المستهدفة.

- تنمية أسواق التأمين وكفاءتها وفعاليتها: إذ أنه يجب على المشرعين والمشرفين على صناعة التأمين وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة وضمان سلامتها.

#### ثانياً- القواعد الاحترازية في شركات التأمين:

1 - الإطار النظري للقواعد الاحترازية: ظهرت القواعد الاحترازية بشكل بارز بداية من سنوات الثمانينيات من القرن العشرين لتسهيل عملية إدارة البنوك ومساعدتها في تحقيق توازنها المالي وفي مواجهة فعالة للمخاطر المصرفية<sup>(8)</sup>.

إن البنوك في إطار التنظيم الاحترازي الذي يجب أن تتبعه ملزمة بالتقيد بنوعين أساسيين من هذا التنظيم وهما: التأمين على الودائع، واحترام قواعد الحدود الدنيا للأموال الذاتية المعروفة غالباً بمعيار كوك<sup>(9)</sup>.

1.1 مفهوم القواعد الاحترازية: وتسمى كذلك بقواعد الحذر، وهي مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية تجاه المودعين.

2.1 أهداف القواعد الاحترازية: نستطيع تجميع هذه الأهداف في محورين هما<sup>(10)</sup>: حماية المودعين والحفاظ على استقرار النظام المالي.

2 - تعديلات تطبيق القواعد الاحترازية: تواجه القواعد الاحترازية في تطبيقها تحديين، الأول يمكن أن نسميه تقليدي يتعلق بالإطار القانوني وهو يطرح مشروعية القواعد الاحترازية، والتحدي الثاني يمكن اعتباره حديث يخص مستوى التنظيم الاحترازي<sup>(11)</sup>.

ونجد أن السوق ليس بالضرورة فعال، فغياب شروط المنافسة التامة، وإمكانية التلاعب بالأسعار، وعدم تماثل المعلومات،

يوضح الجدول أدناه حصة سوق التأمين في العالم سنة 2011، وتبقى الأقطاب الثلاثة (أمريكا، أوروبا وآسيا) تسيطر بنسبة 97% من حجم عمولات التأمين المحصلة في القطاع، واحتلت الجزائر المرتبة 64 عالمياً بحصة سوقية قدرها 0.03% من السوق العالمي<sup>(5)</sup>.

الجدول رقم 01: حصة سوق التأمين في العالم سنة 2011

حصة السوق العالمي %	رقم الأعمال إلى الناتج المحلي الخام %	رقم الأعمال إلى عدد السكان (بالدولار)	
32.21	6.64	1575.4	أمريكا
35.92	7.06	1885.7	أوروبا
28.25	5.85	313.9	آسيا
1.48	3.62	65.2	اوقيانوسيا
2.16	5.94	2759.2	إفريقيا
100	6.60	661	المجموع

source :Swiss-Ré Sigma, n°3-2012

2 - مخاطر نشاط التأمين: تعمل شركات التأمين على تقليل حدوث بعض المخاطر من خلال استعانتها بالخبراء والإحصائيين واقتراح وسائل منع تحقق الخطر وتقليل الخسائر<sup>(6)</sup>، وتواجه شركات التأمين في ممارستها لنشاطها مجموعة من المخاطر يمكن تلخيصها في:

الجدول رقم 02: مخاطر شركات التأمين

المخاطر العامة المتعلقة بالأعمال	مخاطر الاستثمار	مخاطر التأمين التجارية
- المخاطر الإستراتيجية: قرارات خاطئة متعلقة بالأسواق، المنتجات، التقنيات، الابتكارات، الاكتسابات، والاندماجات.	- مخاطر السوق: تقلب أسعار الأسهم، ومعدلات الصرف.	- مخاطر الأكتتاب: المخاطر المتصلة بالحوادث، المخاطر الطبيعية، والمخاطر البشرية.
- مخاطر الرقابة: الغش، الخطأ الإنساني، عيب تقني، احتيال.	- مخاطر المنتجات المشتقة.	- المخاطر المرتبطة بأخطاء التقييم، الضبط، النمذجة، والتعرض.
- المخاطر القانونية: التنظيمات الجديدة، القوانين، اللوائح أو تغييرات جبائية يمكن أو تؤثر في الأعمال.	- مخاطر أسعار الفائدة.	- المخاطر المرتبطة بتقييم الاحتياطات.
- مخاطر السمعة: مخاطر الصورة السلبية تجاه الجمهور أو تجاه وكالات التفتيش.	- مخاطر تسهيل الأصول في حالات الإعسار.	- المخاطر المتصلة بالتطور البيئي.
- مخاطر داخلية: مخاطر متعلقة بالبنية التحتية وبنظم المعلومات.	- مخاطر التطابق:	
	- مخاطر عدم تغطية تدفقات الاستثمار التدفقات الخارجة.	
	- مخاطر الاستثمار في الشركات.	
	- مخاطر الائتمان: مخاطر إعادة التأمين والعملاء المدينون.	

المصدر: Olivier de LAGARDE, L'invention du contrôle des risques dans les organisations d'assurances thèse de doctorat, université PARIS Dauphine, école doctorale de gestion, 2006 p. 35

ولا شك أن أهمية وجود أنظمة للإشراف والرقابة لنشاط التأمين يتوقف على<sup>(7)</sup>:

- إقامة نظام مالي سليم: وما يستوجبه ذلك من قيام السلطات الحكومية بواجباتها في ضمان استقرار النظام في الأجل الطويل والاعتماد على مكوناته.

## الثاني للملاءة 2.

- إعداد التقارير المالية، مع اللجوء المتزايد لطرق القيمة الجوهرية الأوروبية للتقييم.

- الإطار المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية IFRS المتعلقة بعقود التأمين.

1- إطار الملاءة I: مثلت التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالتأمين على الممتلكات لسنة 1973 وللحياة لسنة 1979 أولى البدايات لإطار الملاءة I الذي تم إصداره في 05 مارس 2002، ويرتكز إطار الملاءة I على ثلاثة مفاهيم أساسية<sup>19</sup>:

- هامش الملاءة المتكون من أصول الشركة الخالية من كل التزام منظور.

- مطلب هامش الملاءة التنظيمية المتمثلة في الحد الأدنى من الأموال الذاتية.

- صندوق الضمان وهو المطلب الثاني من الموارد الذي يجب أن توفره شركة التأمين.

تتمثل القواعد التي تضمنها إطار الملاءة I في<sup>(20)</sup>:

- مطلب تغطية تركيبة الأصول المقبولة للالتزامات.

- تقديم بشكل سنوي تقرير الملاءة.

- تحديد هامش الملاءة التنظيمية.

- تحديد صندوق الضمان.

### هامش الملاءة = صافي القيمة الدفترية + مكاسب رأس المال غير المحققة

يتكون هامش الملاءة من جميع الموارد المكونة لأموال الذاتية الإضافية التي تستعملها شركات التأمين في عملياتها اليومية ورؤوس الأموال الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، أما هامش الملاءة التنظيمية فهو ذلك المبلغ الممثل للحد الأدنى الذي لا يجب أن ينزل عنه هامش الملاءة، وحساب هذا الهامش يختلف حسب فرع التأمين:

❖ هامش الملاءة التنظيمية لفرع تأمينات الحياة: 4% مؤونات صافية لإعادة التأمين، وتخفيض إلى 1% إذا تم نقل مخاطر التوظيف إلى المشارك، مع إمكانية اقتطاع جزء من مبلغ رأس المال المعاد تأمينه + un pour millage des capitaux sous risque.

❖ هامش الملاءة التنظيمية لفرع تأمينات الأضرار: المبلغ المحدد يساوي أو يفوق النتائج المحصلة، ويحسب بطريقتين:

- 18% من أقساط التأمين للسنة الجارية للشريحة الأولى، و16% للشريحة الثانية.

- 26% من التكلفة السنوية المتوسطة للخسائر للثلاث سنوات الأخيرة للشريحة الأولى، و23% للشريحة الثانية.

وبالنسبة لمبلغ صندوق الضمان فهو يساوي ثلث هامش الملاءة

ووجود حالات الاحتكار<sup>(12)</sup>، هي كلها عوامل تؤثر سلباً على السوق مما يجعل تدخل الدولة أكثر من ضروري، ليطمئن إرساء التنظيمات الضرورية أولاً في قطاع البنوك مع متطلبات لجنة بازل، ثم في قطاع التأمين قواعد الملاءة 2.

3- فوارق التنظيم الاحترازي بين التأمين والبنوك<sup>(13)</sup>: يعاني نشاط التأمين في مجال تحديث الإطار الرقابي من تأخر ملحوظ مقارنة بنشاط البنوك، وترجع هذه الأفضلية التي منحها السلطات العمومية للرقابة المصرفية بالرغم من أن مخاطر التأمين عادة ما تكون أكثر تعقيداً وشمولاً وترابطاً، فهذه الأخيرة تدعو شركات التأمين إلى تحمل مخاطر جديدة (عامة وإجتماعية) تتجاوز مجال نشاطهم، فهذه المخاطر تتطلب مشاركة على مستوى المجتمع بأكمله، وتهدف السلطات العمومية في هذا الإطار إلى السماح للسوق من خلال وساطة شركات التأمين إلى الأخذ على عاتقها المشاركة في أكبر حجم من المخاطر.

4 - الإطار التقليدي للتنظيم الاحترازي في نشاط التأمين: بحكم دورها في تعزيز الأمان المالي للأفراد والمؤسسات، تمارس الدولة إشرافها الاحترازي من خلال مستويين<sup>(14)</sup>:

- المستوى الأول للرقابة: عقود التأمين، حيث يلزم قانون التأمين المؤمنين إصدار عقود تأمين تتضمن بنود تحمي المؤمن عليهم (مثل بنود إعادة الشراء، التنازل، ... الخ).

- المستوى الثاني للرقابة: السلامة المالية لشركات التأمين (قدرتها على الوفاء بالتزاماتها).

إن نسبة الملاءة المالية ليست سوى أحد العناصر من «ورقة إحترازية ثلاثية الجوانب تخص الميزانية»

وتتضمن: التقييم السليم للدين، حصّة هذه الالتزامات من الأصول الأكيدة، وهامش رأس المال الذي يساهم في جعل الشركة ذات ملاءة تجاه أي خسارة مستقبلية محتملة<sup>(15)</sup>، والإطار التقليدي للتنظيم الاحترازي، المرتكز على ثلاثة عناصر<sup>(16)</sup> أساسية في الميزانية يتطور نحو مدخل أكثر شمولاً يدمج الرقابة الداخلية والاتصال المالي.

5- الحاجة الاقتصادية لمعايير الملاءة المالية في نشاط التأمين<sup>(17)</sup>: إن نشاط شركات التأمين يجب أن يكون خاضعاً للتنظيم بالنظر لوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، فمن وجهة نظر المصلحة العامة، تفرض التنظيمات من طرف الدولة لتصحيح نقائص السوق، العوامل الخارجية، المعلومات غير الكاملة، وحماية المستهلكين، وقد تم تطوير هذه المداخل في سنوات السبعينيات من طرف العديد من الباحثين والخبراء.

ثالثاً - المعايير العالمية للملاءة المالية في شركات التأمين:

تواجد شركات التأمين في وقتنا المعاصر ثلاثة تحديات رئيسية وهي<sup>(18)</sup>:

- التنظيم الاحترازي خصوصاً في بعده الأوروبي بصور الاتفاق

3- إطار الملاءة II: يهدف هذا النظام إلى تشجيع شركات التأمين إلى قياس وإدارة أفضل لمخاطرها، وجعل المتطلبات الكمية لها ملامح الملاءة تغطي أهم المخاطر<sup>(22)</sup>، وعكس إصلاح إطار الملاءة II رغبة المفوضية الأوروبية في تحقيق الأهداف التالية<sup>(23)</sup>:

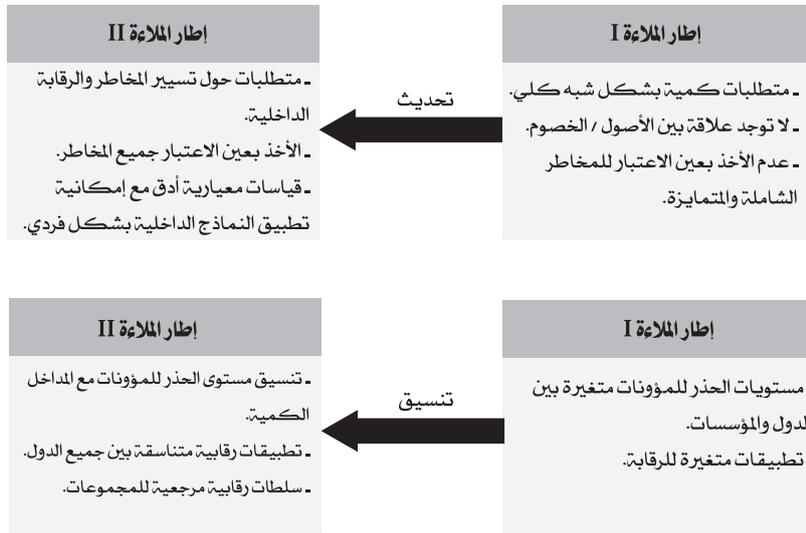
- تعظيم حماية المؤمن عليهم.
- تحديث وتوحيد متطلبات رأس المال على الصعيد الأوروبي.
- تحسين إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية عن طريق الأخذ بعين الاعتبار للمعايير النوعية على غرار الحوكمة، الرقابة الداخلية، ... الخ.
- تشجيع الاعتماد على نموذج داخلي لتحديد رأس المال النظامي.

التنظيمية، وهو يعرف كذلك حسب فروع النشاط التأميني.

2- نقائص الاتفاق الأول<sup>(21)</sup>:

- في التأمينات على الحياة، ارتفاع متطلبات رأس المال مرتبط بالمؤونات الرياضية حذرة.
- في التأمينات على الأضرار، الارتفاع في التسعير يؤدي إلى ارتفاع متطلبات رأس المال دون ارتفاع الخطر.
- لم يأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر.
- عدم التماثل في معالجة مكاسب وخسائر رأس المال الإلزامية (فقط مكاسب رأس المال تضاف للأموال الذاتية دون الفصل في كيفية معالجة خسائر رأس المال).
- جانب الأثر الرجعي للرقابة النظامية المعتمدة بشكل رئيسي على المعطيات المحاسبية بالتكلفة التاريخية.

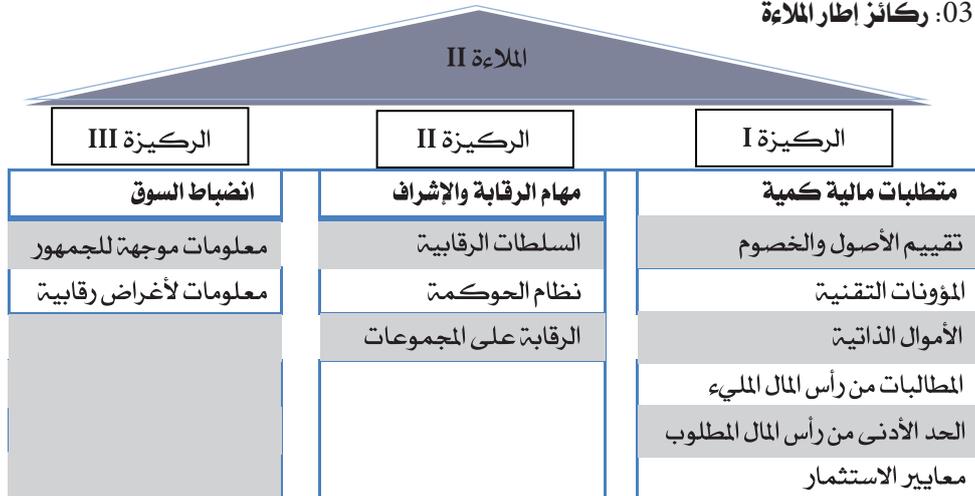
### المخطط رقم 02: أهداف الإطار الثاني مقارنة بالإطار الأول



المصدر: KPMG. solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité. document de travail. mai 2006. p. 03

إن هندسة إطار الملاءة II المرتكز على ثلاثة أعمدة استوحيت من أعمال لجنة بازل 2.

### II المخطط 03: ركائز إطار الملاءة



المصدر: société générale insurance. solvabilité 2: le rôle de l'actuaire. journées actuarielles. de Strasbourg. 6-7 Octobre 2010. P. 06

الرقابية لنشاطها الرقابي في ذات الإطار، فهذه الركيزة تفرض وضع نظام لحوكمة المخاطر (الأنظمة، المسؤوليات، الإنتاج ورصد المؤشرات، ... الخ)، إضافة إلى التحقق من النماذج الداخلية لشركات التأمين.

أما الركيزة الثالثة والأخيرة من الإطار الثاني فتهدف إلى وضع مجموعة من الالتزامات الواجبة التطبيق من طرف شركات التأمين بخصوص المنشورات الموجهة للمؤمن عليهم، المستثمرين، وسلطات السوق، ويتم التأكيد في هذا الجانب على الالتزام بشفافية ومصداقية وإمكانية الوصول للمعلومات المنشورة.

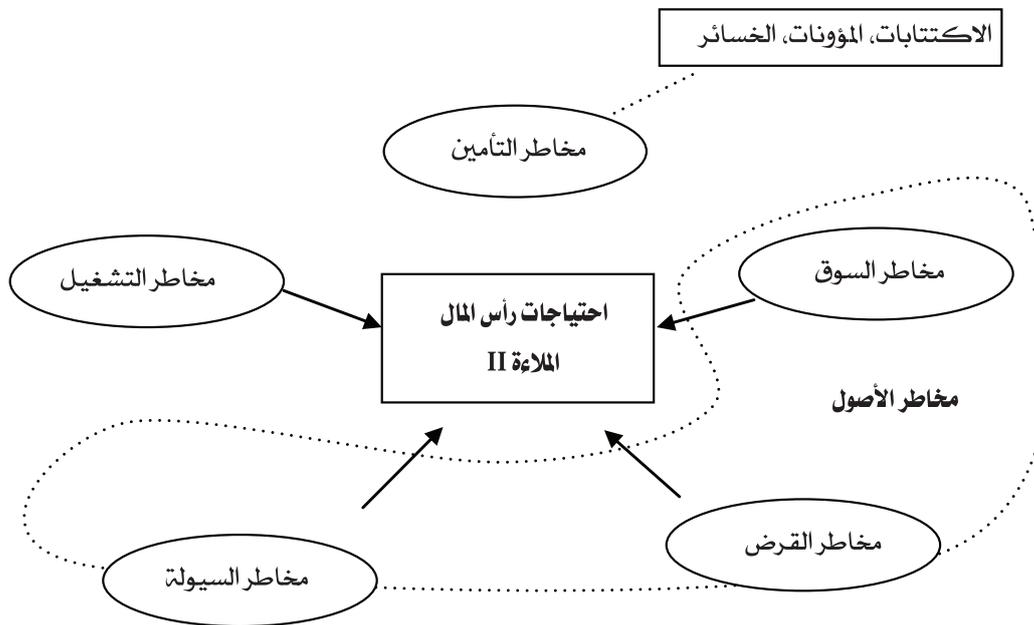
ركزت الركيزة الأولى للإطار الثاني للملاءة بشركات التأمين على تعريف الحدود الكمية سواء للمؤونات التقنية أو للأموال الذاتية، حيث تم تحديد مستويين للأموال الذاتية:

- MCR<sup>24</sup>: يمثل الحد الأدنى من الأموال الذاتية والذي يترتب عن تجاوزه التدخل بصفة آلية من طرف السلطات الرقابية.

- SCR<sup>25</sup>: يمثل رأس المال الضروري لإمتصاص أي صدمة تنتج عن حالة استثنائية.

وفي الركيزة الثانية تم تحديد المعايير النوعية لمتابعة المخاطر الداخلية، وهذا من خلال تبين طريقة ممارسة السلطات

## المخطط رقم 04: مخاطر التأمين ضمن إطار الملاءة II



المصدر: Clélia SAUVET. solvency II - quelle modélisation stochastique des provisions techniques, prévoyance et non vie?, université Claud Bernard-Lyon 1. institut de science et d'assurances. 2006. p:18

أما نقاط الضعف فنذكر:

1- أهداف إطار الملاءة II<sup>26</sup>:

- التقلبات، وهذا من خلال القيمة العادلة الكاملة مع أفق زمني من سنة واحدة، في حين أنه قطاع يقدم نفسه على أساس مستثمر طويل الأجل.

1.1.3 بالنسبة للمستهلكين: إن هدف إطار الملاءة II يتمثل أساسا في السماح بامتصاص أفضل للمخاطر التي تواجهها مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع .

- تكلفة الانتقال إلى نظام الملاءة II.

2.1.3 بالنسبة للشركات: تحسين القدرة التنافسية لشركات التأمين مقارنة بالشركات الأمريكية والآسيوية .

4- معايير أخرى للملاءة في شركات التأمين 28: يهدف إطار الملاءة II إلى تحقيق الانسجام على الصعيد الأوروبي، وجعله معيارا عالميا على المدى الطويل، غير أنه توجد معايير أخرى تطبق في بعض الدول تهتم كذلك بالملاءة في شركات التأمين.

2.3 نقاط القوة والضعف لإطار الملاءة II<sup>27</sup>: فيما يخص نقاط القوة يمكن ذكر التالي:

1.4 الطريقة الأمريكية (RBC29): رأس المال القائم على المخاطر

- الملاءة II هو نظام أكثر اكتمالا، لأنه ينظر إلى المخاطر في الأصول والخصوم.

يتم حساب الحد الأدنى من الأموال الذاتية الذي يجب أن تتوفر عليه شركات التأمين لكي تستطيع ممارسة نشاطها - بالاعتماد على طريقة RBC - من خلال تقسيم الخطر العام

- الملاءة II هو تنظيم يتم تطبيقه في نفس الوقت بشكل منفرد وبشكل موحد.

- تشجيع وتطوير سوق التأمين.
  - استخدام أفضل للمدخرات.
  - التكفل بشكل أفضل بالمؤمنين عليهم والمستفيدين من عقود التأمين وحماية حقوقهم.
  - تحسين تقديم الخدمات التأمينية.
- وفي سنة 2006 قامت السلطات العمومية بمراجعة القانون 07/95 وتعويضه بالقانون الجديد 06/04 المؤرخ في 20/02/2006 الذي مثل موجة ثانية من التحرير، واستهدف<sup>(32)</sup>:

- تحفيز النشاط.
  - تحسين الحوكمة والأمان المالي لشركات التأمين.
  - إعادة تنظيم عملية الرقابة والإشراف.
2. الرقابة على الملاءة المالية لقطاع التأمين في الجزائر: وفقا للنظام القانوني والتشريعي الذي يحكم نشاط التأمين في الجزائر، فان كل شركة التأمين و/أو إعادة التأمين مطابقة بالامتثال ب33: آجال تقديم الوثائق المحاسبية والتقنية، وكذا القواعد الاحترازية.

- 1.2 آجال تقديم الوثائق المحاسبية والتقنية: تقدم شركات التأمين و/أو إعادة التأمين إلزاميا وبشكل سنوي إلى مجلس الرقابة (لجنة الإشراف على التأمين) الوثائق المنصوص عليها في قرار وزير المالية المؤرخ في 22 جويلية 1996، وهذا قبل 30 جوان من كل سنة وفقا لأحكام المادة 226 من القانون رقم 07-95 المعدل بموجب القانون رقم 04-06<sup>(34)</sup>.

- تتمثل الوثائق المعنية بالتزام التقديم في:
- الميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقه.
  - تقرير مدققي الحسابات.
  - الحالات التقنية.
  - جدول التوظيفات المالية (الفصلي) وجدول هامش الملاءة (فصلي).

- مخطط إعادة التأمين والمعلومات ذات الطابع العام.
- 2.2 القواعد الاحترازية: إن القواعد الاحترازية المرتبطة بالملاءة المالية مصممة للسماح لشركات التأمين بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن عليهم في أي وقت، ويتعلق الأمر ب:
- مستوى هامش الملاءة.
- مستوى المؤونات التقنية.
- تمثيل الالتزامات النظامية.

لقد تم وضع نظام الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائري سنة 1995، وتم تعزيزه سنة 2006 من خلال إعادة النظر في تشريعات التأمين، أما من جانب القواعد الاحترازية ذات

الذي تتحمله شركة التأمين إلى ستة أجزاء.

$$R = R0 + \sqrt{(R1^2 + R2 + R3^2 + R4^2 + R5^2)}$$

- R0: أصول مستثمرة في فروع التأمين وخارج الميزانية.  
R1: أصول ذات عوائد ثابتة. R2: أصول مستثمرة في الأسهم.  
R3: الحقوق. R4: مؤونات الخسائر. R5: العمولات.  
الجذر التربيعي للمجموع المربع تأخذ بعين الاعتبار لمعامل الارتباط بين مختلف عناصر الميزانية، وإذا كان مبلغ الأموال الذاتية:

- أكبر من R: لا تتدخل السلطات الوصية.
- أقل من 35 % من R: تقع شركة التأمين تحت وصاية السلطات الوصية.

- بين هاذين الحدين: على شركة التأمين وضع مخطط تقويم.
- 2.4 النموذج البريطاني<sup>(30)</sup> (ICAS): اعتمد هذا النموذج منذ 31 ديسمبر 2004 في جميع شركات التأمين وإعادة التأمين البريطانية، ويرتكز على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: الحد الأدنى لرأس المال المطلوب يساوي مستوى رأس المال وفقا لإطار الملاءة I.
- المستوى الثاني: رأس المال المطلوب المعزز، وهي طريقة تحليلية تهدف إلى تقييم الصلابة المالية لمجموع قطاع التأمين وإعادة التأمين البريطاني.

- المستوى الثالث: تقييم رأس المال الداخلي إضافة إلى توجيه رأس المال الفردي، ويعتمد هذا المستوى على توفر ثلاثة شروط أساسية:

- توفر موارد مالية ملائمة من حيث الكمية والنوعية.
- توفر إجراءات داخلية في التسيير، تعريف المخاطر،... الخ.
- توفر وثائق من الطرق التطبيقية.

- 3.4 الطريقة السويسرية<sup>(31)</sup> (SST): بدأ تطوير هذا البرنامج سنة 2003، الأمر الذي سمح لسويسرا أن تلعب دور الرائد الأوروبي في وضع إطار لقياس ملاءة شركات التأمين، فإضافة إلى اقتراح نموذج معياري موحد لقياس الملاءة، يشجع النموذج شركات التأمين لتطوير نماذج داخلية تستكمل بسيناريوهات (في حالة أحداث أو مخاطر شديدة مثلا)، فرأس المال يجب تقييمه من زاويتين مختلفتين: الملاءة الدنيا، ورأس المال المستهدف.

#### رابعا - التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين في الجزائر

1. الإطار التنظيمي والتشريعي لقطاع التأمين في الجزائر: مثل إصدار قانون التأمين رقم 07/95 في 25/01/1995 بداية التحول الجوهرية لقطاع التأمين في الجزائر المستهدف:

وبالنسبة للملاءة المالية في قطاع التأمين في الجزائر، فتبقى الشركات العمومية تهيمن على الحصة الكبرى من إجمالي مبلغ هامش الملاءة بنسبة تجاوزت 60%، غير أن أداء هذه الشركات وتمثيل هامش الملاءة الذي حققته بالنسبة للديون التقنية، وبالنسبة للأقساط يختلف فيما بينها من جهة، ومقارنة بباقي الشركات من جهة أخرى.

الجدول رقم 06: مستوى هامش الملاءة المالية 2010/12/31

الشركة	هامش الملاءة المالية (مليون دج)	بالنسبة للديون التقنية <sup>36</sup>	بالنسبة للأقساط <sup>37</sup>
SAA	19.305	76%	98%
CAAR	16.227	99%	43%
CAAT	12.378	126%	52%
Trust Alg	2.477	131%	32%
CIAR	4.591	98%	107%
2A	2.426	156%	74%
CASH	4.103	31%	15%
Salam Ass	2.218	138%	105%
Alliance Ass	2.372	147%	115%
GAM	2.576	133%	101%
MAATEC	276	891%	13%
CNMA	4.086	195%	134%
Cardif Al.Djazair	1.099	1133%	63%
المجموع (التأمين المباشر)	77.475	92%	72%
CCR	15.494	143%	34%

المصدر: Karim Abboura. op-cit. p: 19.

إن الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين يجب أن تتحقق من خلال وجود تكملة للديون التقنية أو «هامش الملاءة»، هذه التكملة أو الهامش يتكون من رأس المال الاجتماعي، والاحتياطات المكونة من طرف شركة التأمين، والمؤونات التقنية.

إذا كان هامش الملاءة أقل من 20 % من صافي مبلغ إنتاج نشاط إعادة التأمين، فإن الشركة المعنية لديها مدة (06) أشهر لإستعادة مستوى الهامش المطلوب عن طريق الرفع من حجم رأسمالها الاجتماعي، أو من خلال الحصول على كفالة من الخزينة العمومية.

3- متطلبات ترميط التنظيم الاحترازي لقطاع التأمين في الجزائر مع المعايير الدولية: يعتبر التنظيم الاحترازي لقطاع التأمين في الجزائر غير مواكب للتغيرات التي شهدتها التنظيم على الصعيد الدولي لاسيما ذلك المتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين وتمثيل الالتزامات النظامية<sup>(38)</sup>، حيث يعتمد نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر أساسا على المستوى الأدنى لرأس المال الاجتماعي، من جانب آخر، يعتمد تمثيل الالتزامات النظامية على توظيف نسبة لا تقل عن الـ 50 % من هذه الالتزامات في قيم الدولة، وإن كانت هذه الأخيرة تتميز بارتفاع درجة الأمان إلا أنها ذات عائد منخفض.

العلاقة بالملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر فنذكر<sup>(35)</sup>:

أ- الحد الأدنى لرأس المال: يفرض المشرع الجزائري على شركات التأمين وإعادة التأمين حد أدنى من رأس المال لممارسة النشاط، وفي سنة 2006 توجب تحرير رأس المال بشكل كامل ونقدا عند تأسيس الشركة، كما تم سنة 2009 زيادة الحد الأدنى لرأس المال.

الجدول رقم 04: مستوى رأس المال الاجتماعي لتعاملي التأمين في الجزائر

السنة	رأس المال الاجتماعي (مليون دج)	الشركة
2013	000 16	SAA
2011	000 12	CAAR
2013	490 11	CAAT
2011	800 7	CASH
2013	050 2	Trust Alg
2013	000 2	2A
2013	167 4	CIAR
2013	400 2	GAM
2012	205 2	Salam Ass
2011	206 2	Alliance Ass
2010	000 1	Cardif Al.Djazair
2010	000 1	CNMA
2010	141	MAATEC
2013	000 16	CCR
2012	450	CAGEX
2012	000 2	SGCI
2012	000 1	CAARAMA
2012		Tala assurances
2012	000 1	SAPS
2012		MACIRVIE
2012	000 1	AXA assurance

المصدر: معلومات مجمعة من المواقع الإلكترونية الرسمية لتعاملي التأمين في الجزائر.

ب- تكوين المؤونات التقنية: يتوجب على شركات التأمين وإعادة التأمين تكوين مؤونة الضمان بهدف تعزيز الملاءة المالية، وتكوين مؤونة مكتملة إلزامية للديون التقنية.

ت- تكوين الديون التقنية: تمثل إلتزامات شركات التأمين وإعادة التأمين تجاه المؤمن عليهم والمستفيدين من عقود التأمين.

الجدول رقم 05: مكونات الإلتزامات الخاضعة للتنظيم سنة 2010

العناصر	المبلغ	النسبة
الاحتياطات	923 12	13%
المؤونات التقنية	669 3	4%
الديون التقنية	875 83	84%
مجموع الإلتزامات النظامية	467 100	100%

المصدر: Karim Abboura. op-cit. p: 19.

تبعاً لخصوصية نشاط التأمين ودوره في الحياة الاقتصادية، فهو ثلاثي الأهداف وليس ثنائي على غرار ما موجود في النشاط المصرفي، فإضافة إلى حماية مصالح الزبائن وتحقيق استقرار النظام المالي بشكل عام، نجد هدف ثالث يتمثل في تحسين نوعية وتوافر التغطية التأمينية.

- **الفرضية الرابعة:** ثبت عدم صحة هذه الفرضية فالتنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين في الجزائر لا يركز على القواعد والتنظيمات الدولية، لاسيما ما يتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين وتمثيل الالتزامات النظامية، حيث يعتمد نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر أساساً على المستوى الأدنى لرأس المال الاجتماعي.

### الهوامش

1- Pierre-Emmanuel THÉRON. Mesure et gestion des risques d'assurance: analyse critique des futurs référentiels prudentiel et d'information financière. thèse de doctorat. l'université Claude Bernard - Lyon 1. Juin 2007. pp: 03-04.

2-Jesabel Cuppey et Philippe Madies. l'efficacité de la réglementation prudentielle des banques à la lumière des approches théorique. revue d'économie financière. n 39. France. p: 95.

3-Gérard de La MARTINIÈRE. L'assurance joue un rôle de premier plan souvent mal perçu. Institut Thomas More. working papers. N 04. juillet 2006. p: 02.

4-Patrick M. LIEDTKE. L'assurance et son rôle prépondérant dans les économies modernes. Institut Thomas More. working papers. N 04. juillet 2006. pp: 07-08.

5-Swiss-Ré Sigma. n°3-2012.

6-حربي محمد عريقات (و) سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر - النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص: 35.

7-حسني حامد، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني وتنظيم قطاع التأمين (التجربة المصرية)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الجديد، 01-02 يونيو 2005، سوريا.

8-Philippe Bernard & autres. Mesure et contrôle des risques de marché. Economica. Paris. 1996. p: 161.

9-Jaques Spindler. Contrôle des activités bancaires et risques financiers. Economica. Paris. 1998. p: 125.

10-Jean-Charles Rochet. Réglementation et discipline de marché. Revue d'Economie Financière. N073. Paris Février 2004. p: 202.

11-Marie-Gabrielle du Bourblanc. enjeux et modernisation de la réglementation prudentielle applicables aux société d'assurances: vers solvabilité II. magistère - université Paris II Panthéon Assas. 2009-2010. pp: 10-12.

12-François Lévêque. économie de la réglementation. éditions la découverte. paris. 2004. p: 51.

13-Denis Duverne & Jacques Maire. la surveillance des groupes et des conglomérats financiers. revue d'économie financière. N 80. 3-2005. Paris. pp:04-05.

14-Pierre-Emmanuel THÉRON. op-cit. pp: 05-06.

15-MARCIN FEDOR. L'objectif de la réglementation

غير أن قطاع التأمين في الجزائر يسعى نحو إصلاح الإطار الاحترازي لنشاطه من خلال إنشاء عدد من الهيئات ذات العلاقة يمكن ذكر أهمها فيما يلي<sup>(39)</sup>:

1-3 **مركزية المخاطر:** يتوجب على شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية توفير المعلومات الائتمانية اللازمة لأداء مهامها، ولهذا الغرض تم إنشاء مركزية المخاطر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-138 الذي حدد ملامحها ومهمتها في جمع وتركيز المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتبه من قبل شركات التأمين وفروع التأمين الأجنبية.

2-3 **لجنة الرقابة على التأمين:** هي الهيئة التي تمارس سيطرة الدولة على نشاط التأمين، وتتمثل وظائفها في:

- حماية مصالح حملة الوثائق والمستفيدين من عقود التأمين، وضمان انتظام المعاملات والملاءة المالية لشركات التأمين.

- تعزيز وتطوير سوق التأمين الوطنية.

وأعاد المرسوم التنفيذي رقم 08-113 المؤرخ في 9 أبريل 2008 مهام هذه اللجنة وتحليلها بالالتزام، وهذا من خلال التحقق من معلومات مصادر الأموال المستخدمة في تكوين أو زيادة رأس المال المكتتبه لشركات التأمين وإعادة التأمين.

3-3 **صندوق ضمان المؤمن عليهم:** هذا الصندوق - وهو يختلف عن صندوق ضمان السيارات - مسؤول عن تقديم الدعم في حالة إفسار شركات التأمين، لكل أو جزء من الديون تجاه المؤمن عليهم والمستفيدين من عقود التأمين.

### الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع هذا البحث تمكنا من رصد مجموعة من النتائج التي على أساسها قمنا باختبار الفرضيات وفق الشكل التالي:

- **الفرضية الأولى:** ثبت صحة هذه الفرضية، حيث لم يرتقي التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين للمستوى المطلوب خصوصاً في حالة مقارنته بنظيره في البنوك، حيث كان لهذه الأخيرة السبق في اعتماد التنظيم الاحترازي ما منحها خبرة وأفضلية في تحقيق درجة أعلى من التطوير والتقدم.

- **الفرضية الثانية:** ثبت عدم صحة هذه الفرضية، فالتنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين لم يحقق بعد درجة عالية من التوحيد والتنسيق الدوليين على غرار أعمال لجنة بازل بالنسبة للبنوك في نفس المجال، وإن كان إطار الملاءة II حقق الانسجام على الصعيد الأوروبي، ويهدف إلى جعله معياراً عالمياً على المدى الطويل، غير أنه توجد معايير أخرى تطبق في بعض الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية RBC، سويسرا SST، بريطانيا ICAS.

- **الفرضية الثالثة:** ثبت صحة هذه الفرضية، فالتنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين يتميز بخصوصية كبيرة

- 37- هامش الملائة لا يجب أن يقل عن 20% من صافي إنتاج نشاط إعادة التأمين.  
 38- Benarbia Mohamed, Les perspectives de développement de l'industrie des assurances en Algérie et les reformes nécessaire pour promouvoir ses capacités concurrentielles, Colloque international de l'université de SETIF, op-cit, p: 14.  
 39- KPMG, op-cit, janvier 2009, pp: 123-124.

prudentielle et son rôle dans l'allocation de l'épargne des sociétés d'assurance vie, thèse de doctorat en sciences économie, université Paris IX dauphine U.F.R. de sciences des organisations, Janvier 2009, pp: 56-57.

16- لعناصر الثلاثة هي: المؤونات التقنية (يجب أن تكون كافية)، القيود على الاستثمارات (يجب أن تقابل المؤونات أصول نوعية ذات قيمة)، والقواعد المتعلقة برأس المال الأدنى.

17- MARCIN FEDOR, op-cit, pp: 58-59.

18- Pierre-Emmanuel THÉRON, op-cit, p: 06.

19- Eva BENROS, Solvabilité II: Calibrage des MCR/SCR dans le: contexte QIS, rapport de stage final, université Louis Pasteur Strasbourg, 2007/2008, p: 13.

20- Eva BENROS, op-cit, p: 13.

21- Anthony DERIEN, Solvabilité 2: Une réelle avancée?, thèse de doctorat, université Claude Bernard - Lyon 1, 2010, p: 10.

22- Philippe Jurgensen, les perspectives du contrôle prudentiel, revue d'économie financière, N 80, 3-2005, Paris, pp: 05-06.

23- Anthony DERIEN, op-cit, p: 17.

24- MCR: Minimum de Capital Requis.

25- SCR: Capital de Solvabilité réglementaire.

26- Belhimer Hocine, La gestion actif-passif dans une compagnie d'assurances, Colloque international sur: les sociétés d'assurances Takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique, université de SETIF, 25-26 Avril 2011, pp: 08-09.

27- Danièle Nouy, Vers une supervision plus coordonnée et plus efficiente, Entretien réalisé par Jean-Hervé Lorenzi & autres, à partir du site d'internet: [www.ffa.fr/webffa/risques.nsf/html/Risques\\_89\\_0004.htm](http://www.ffa.fr/webffa/risques.nsf/html/Risques_89_0004.htm) consulté le: 31/08/2012.

28- Clélia SAUVET, op-cit, pp: 23-25.

29- RBC: risk based capital.

30- ICAS: individual capital adequacy standards.

31- SST: swiss solvency test

32- KPMG, guide investir en Algérie, ELIPSE, 2012, p: 272.

33- Karim Abboura, le contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurance algériennes, colloque international sur: les sociétés d'assurances Takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique, université de SETIF, 25-26 Avril 2011, p: 14.

34- KPMG, guide des assurances en Algérie, PIXAL communication, document de travail, janvier 2009, p: 53.

35- MARAMI Kamel, système de solvabilité des sociétés d'assurance en Algérie, ALGEREASS, bulletin de la compagnie centrale de réassurance, N 06, 2 semestre 2010, P: 02.

36- الملائة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين يجب أن تكون مساوية على الأقل 15% من الديون التقنية كما هي محددة في جانب الخصوم من الميزانية.